

الرقم :

التاريخ : ٢٠٢٥ / ١ / ٢٩ م

تقرير مراقب الحسابات المستقل عن تدقيق حسابات

جمعية الوصول الإنساني للشراكة والتنمية - فرع شبوة

الى السادة/ أعضاء الجمعية العمومية جمعية الوصول الإنساني للشراكة والتنمية فرع شبوة - اليمن
المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

الرأي:

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لجمعية الوصول الإنساني للشراكة والتنمية فرع شبوة والمكونة من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م وبيان (الفائض والعجز) وبيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية، متضمنة ملخص بأهم السياسات المحاسبية الهامة وإيضاحات متممة للقوائم من رقم (١) حتى رقم (١٢).
في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تعرض بعدالة من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لجمعية الوصول الإنساني للشراكة والتنمية - فرع شبوة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م وأدائها المالي للسنة المنتهية وتدفقاته النقدية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والقوانين واللوائح المحلية ذات العلاقة.

أساس الرأي:

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وقد تم توضيح مسؤوليتنا وفقاً لهذه المعايير في تقريرنا هذا ضمن فقرة "مسؤولية المدقق عن تدقيق البيانات المالية". ونود التأكيد بأننا مستقلين عن الجمعية وفقاً لمتطلبات مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين "دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية، وتجدر الإشارة أيضاً بأننا قد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. وفي اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعد كافية وملائمة لتكون أساساً معقولاً لرأينا.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية:

إن إدارة الجمعية مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والقوانين واللوائح المحلية ذات العلاقة، وكذلك عن نظام الرقابة الداخلية الذي تراه الإدارة أنه ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ.
وتشمل مسؤولية الإدارة عند إعداد البيانات المالية تقييم قدرة الجمعية على الاستمرارية، والإفصاح، حيث أمكن، عن المسائل المتعلقة باستمرارية الجمعية واستخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة ما لم يكن هناك نية لتصفية الجمعية أو وقف عملياتها، أو لم يكن لديها بديلاً واقعياً عن ذلك.

مسؤولية المدقق عن تدقيق البيانات المالية:

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير تدقيق والذي يتضمن رأينا حولها.
ويعتبر التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، غير أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية لا تضمن دائماً اكتشاف الأخطاء الجوهرية، حتى إن وجدت. ويمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعد جوهرية إذا كانت منفردة أو مجتمعة، قد تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية لمستخدمي البيانات المالية المتخذة على أساس هذه البيانات المالية.

الرقم :

التاريخ : ٢٦ / ٨ / ٢٠٢٥ م

- وكجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فقد مارسنا الحكم المهني والحفاظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق، و كما نقوم بما يلي:
- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.
 - و يعد خطر عدم اكتشاف أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال أعلى من ذلك الناتج عن الخطأ، إذ أن الاحتيال قد يشمل التواطؤ والتزوير أو الحذف المتعمد والتحريفات، أو التجاوز لنظام الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس لغرض إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للجمعية.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية الإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - التوصل إلى استنتاج عن مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، استناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك وجود شك جوهرى ذا صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول مقدرة الجمعية على الاستمرار كمنشأة مستمرة. فإذا توصلنا بأن هناك وجود شك جوهرى، فنحن مطالبون بلفت الانتباه في تقرير تدقيقنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الجمعية في أعمالها.
 - تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات حولها، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.
- ولقد قمنا بالتواصل مع الإدارة فيما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.
- تقرير حول متطلبات قانونية وتنظيمية أخرى:**

حصلنا من الإدارة على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض التدقيق، وتمسك الجمعية دفاتر حسابات منتظمة (نظام محاسبي آلي)، كما أن البيانات المالية المرفقة متفقة مع ما هو وارد بتلك الدفاتر، كما لم يرد إلى علمنا أي مخالفات لأي من أحكام القوانين السارية في الجمهورية اليمنية وأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (١) لسنة ٢٠٠١م أو للنظام الأساسي للجمعية بشكل قد يكون له تأثير جوهرى على نتائج أعمال الجمعية أو مركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

د. سالم العبد الشعب
محاسب قانوني معتمد

المكلا - الجمهورية اليمنية - في ٢٦ / ٠١ / ٢٠٢٥ م

قائمة المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2024م

2023م	2024م	رقم الإيضاح	الأصول
			<u>الأصول المتداولة</u>
8,323,808	21,502,689	3	نقدية وما في حكمها
10,276,321	9,926,641	4	المدينون
71,813,439	72,163,779	5	مشاريع مدينة
90,413,568	103,593,109		مجموع الأصول المتداولة
			<u>الأصول الثابتة</u>
2,548,858	8,539,058	6	الأصول الثابتة (بالصافي)
92,962,426	112,132,167		إجمالي الأصول
			<u>الخصوم وحقوق الجمعية</u>
			<u>الخصوم المتداولة</u>
9,772,616	10,124,992	7	الدائنون
27,135,213	39,826,911	8	المشاريع الدائنة
36,907,829	49,951,903		مجموع الخصوم المتداولة
			<u>حقوق الجمعية</u>
55,313,097	56,054,597		فائض النشاط المتراكم (فائض سنوات سابقة)
741,500	6,125,667		فائض النشاط السنة المالية
56,054,597	62,180,264		مجموع حقوق الجمعية
92,962,426	112,132,167		إجمالي الخصوم، وحقوق الجمعية

الإيضاحات من رقم (1) وحتى رقم (12) رقم جزء لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها.

الأمين العام
هاشم النخور

المدير المالي والإداري
علي هادي السيد

المحاسب
توفيق طحربه



قائمة الفائض والعجز
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م

2023م	2024م	رقم الإيضاح	الإيرادات
140,506,011	174,222,180	9	إيرادات المشاريع الخيرية التنموية
17,821,691	21,645,167	10	الإيرادات الإدارية (التشغيلية)
158,327,702	195,867,347		إجمالي الإيرادات
(-) المصاريف			
140,506,011	174,222,180	9	مصاريف المشاريع الخيرية التنموية
			مصاريف النشاط الإدارية (التشغيلية)
13,597,855	11,384,600	11	المرتبات والأجور وما في حكمها
3,482,336	4,134,900	12	المصاريف الإدارية والعمومية
17,080,191	15,519,500		مجموع مصاريف النشاط الإدارية (التشغيلية)
157,586,202	189,741,680		إجمالي المصاريف
741,500	6,125,667		نتيجة السنة المالية (فائض)
الإيضاحات من رقم (1) وحتى رقم (12) رقم جزء لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها.			

الأمين العام
هاشم النخور

المدير المالي والإداري
علوي السيد

المحاسب
توفيق طحربه

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م

2023م	2024م	
741,500	6,125,667	التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي
		نتيجة نشاط السنة المالية (فائض)
621,768	0	التعديلات
		إهلاك الأصول الثابتة
1,363,268	6,125,667	التغير في نتيجة النشاط بعد التسويات
		التغير في الأصول والالتزامات المتداولة
3,633,650	349,680	التغير في المدينين
(219,640)	(350,340)	التغير في مشاريع مدينة
(2,163,924)	352,376	التغير في الدائنين
(7,428,744)	12,691,698	التغير في المشاريع الدائنة
(4,815,390)	19,169,081	صافي النقد (الناتج من) / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(899,400)	(5,990,200)	التغير في الأصول الثابتة (شراء أصول)
(899,400)	(5,990,200)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(5,714,790)	13,178,881	صافي التغير في رصيد النقدية وما في حكمها
14,038,598	8,323,808	رصيد النقدية وما في حكمها بداية الفترة
8,323,808	21,502,689	صافي النقدية وما في حكمها نهاية الفترة

الإيضاحات من رقم (1) وحتى رقم (12) رقم جزء لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها.

الأمين العام
هاشم النخور

المدير المالي والإداري
علوي السيد

المحاسب
توفيق طحربه

